النقود بين الفكر البشري وأحكام القرآن

ماهر الكبيجي
باحث في الاقتصاد الإسلامي

النقود بدعة بشرية نشأت لتلبية حاجة الناس إلى وسيط عام لتسهيل عمليات تبادل المنتجات حيث يصعب تجزئتها وتختلف قيمها، فصكت النقود من قطع ذهبية، ومعادن أخرى. وفي مرحلة لاحقة، ظهرت النقود الورقية المغطاة بالذهب لتجنب صعوبات تخزين القطع المعدنية، ومخاطر نقلها. وبعد الحرب العالمية الثانية تطور نظام الذهب بموجب اتفاقية (بريتون وودز)، حيث اعتبر الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمي، والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتثبيت سعر الذهب ليكون حوالي ٣٥$ للأونصة، فأصبحت أسعار صرف عملات معظم دول العالم ثابتة مقابل الدولار. ولكن نظام الذهب إنهار حيث لم تتمكن بعض الدول من الالتزام بقواعده، وعلى إثر زيادة الإنفاق الفيدرالي بسبب حرب فيتنام وكذلك تنامي عجز ميزان المدفوعات أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في ١٥-٨-١٩٧١ نهاية التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب، فتحولت دول العالم إلى إصدار النقود الورقية مقابل تغطيتها بذهب أو معادن نفيسة أو عملات أجنبية أو اعتبارها التزاماً قانونياً على الدولة يرتب ديناً عاماً. ومع زيادة حجم النشاط المالي، لم تعد النقود التي تصدرها السلطة النقدية، سواء مقابل غطاء سلعي أو نقدي أو مقابل دين عام، تشكل حجماً مهماً من النقود المتداولة، فقد تميزت الاقتصاديات المعاصرة بتنامي حجم النقود الائتمانية، مثل سندات الخزينة، وسندات الشركات، والنقود البديلة مثل الشيكات والحوالات المصرفية.

النقود في الفكر البشري

لقد كانت النقود سلعة لها قيمة حقيقية يحددها العرض، والطلب على المادة التي تصك منها أو تغطى بها، أما النقود الحالية فطبيعتها مختلفة فباستثناء ذلك الجزء اليسير من النقد المصدر بغطاء من سلعة مثل الذهب أو معدن ثمين، لم تعد النقود الحالية سلعة ذات قيمة أو شيء مغطى بسلعة أو مغطى باحتياطي من العملات المغطاة بسلعة. النقود الحالية تصنع من مادة يمكن تجاهل قيمتها، إنها مجرد ورق لا قيمة تذكر له أو قطع من معدن رخيص أو نقود بديلة أو نقود ائتمانية. من الناحية النظرية يُعرّف الاقتصاديون النقود بأنها: أي شيء يستعمل على نطاق واسع كوسيط للتبادل ويجمعون على أنه ليس للنقود قيمة لذاتها، ولكن التطبيق العملي لم يترجم التعريف أو الإجماع النظري، إذ بالرغم من التغير في طبيعة النقود، فما زال ينظر إليها على أنها سلعة ذات قيمة على سبيل المثال: يؤكد (ليدوج فون ميسز) على أن النقود مرغوبة، وتطلب كسلعة مفيدة حتى عندما تستعمل كوسيط للتبادل، كما أن (مايك موفات) في مقالته على الإنترنت يعتبر النقود سلعة يحدد قيمتها تفاعل الطلب، والعرض.

واستمر الاقتصاديون في النظر إلى النقود الحالية على أنها سلعة، الأمر الذي يترتب عليه اتساع دور النقود في الاقتصاد خارج نطاق وظيفتها الأصلية كوسيط للتبادل إضافة إلى فقدانها الصفات اللازمة لقيامها بوظيفتها التي ابتدعت من أجلها.

شهادات مهنية

المحاسب الإداري المعتمد CMA / المدير المالي المعتمد CFM

صممت شهادتا المحاسب الإداري المعتمد CMA والمدير المالي المعتمد CFM من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين بالولايات المتحدة الأمريكية IMA، وذلك لإضفاء صفة الاعتماد المهني على العاملين في مجالات المحاسبة الإدارية والإدارة المالية.

المرشحون للحصول على هذه الشهادة:

- المدراء الماليون الراغبون في الحصول على تأهيل مهني يوثق خبرتهم العملية، وكسب المعرفة التي تمكنهم من أداء مهامهم الوظيفية بأسلوب ومنهج علمي متطور.
- كافة المتخصصين والعاملين في مجال المراجعة والتدقيق المالي والإداري.
- كافة العاملين في المجال المحاسبي الراغبون في الحصول على تأهيل مهني يمكنهم من تولي وظائف قيادية في المجال المحاسبي المالي.
- العاملون والمتخصصون في قطاع البنوك والاستثمار.

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قيل في غده:

لو غير هذا لكان أحسن،
ولو زيد هذا لكان يستحسن،
ولو قدم هذا لكان أفضل،
ولو ترك هذا لكان أجمل،
وهذا من أعظم العبر..

وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

العماد الأصفهاني

أصبحت النقود تخضع لعوامل الطلب والعرض

يعبر الطلب عن كمية النقود المطلوب شرائها لامتلاكها كثروة، ويعبر العرض عن كمية النقود المعروضة للبيع من قبل مصدريها. وبينما يتأثر الطلب بتدفق الاستثمارات، فإن العرض يتأثر بالسياسات النقدية والحكومية المتبعة للتحكم في كمية النقود. وحيث تخضع النقود لعوامل الطلب والعرض، يكون لها قيمة تتغير باستمرار يعكسه تقلب سعر صرف العملات.

أصبحت النقود رأسمال

لم تعد النقود مجرد أداة لتبادل المنتجات وإنما أصبحت أيضاً ضرورية لاستغلال الموارد فاعتبرها الاقتصاديون المعاصرون رأسمال إذ أدرجوها ضمن رأس المال بوصفه أحد عوامل الإنتاج. ونتيجة لذلك أصبح التحكم في كمية النقود يترجم عملياً في تحكم النقود في النمو الاقتصادي، ومن ثم يجعل استغلال الموارد المتاحة مرهون بتوفر النقود. قد تتوفر الموارد الطبيعية لدى الدولة، كما هو الحال في الدول الإفريقية، ولكن عدم توفر النقود يحول دون تمكين الدولة من استغلال مواردها. لذلك فقد تميزت الاقتصاديات المعاصرة بالسعي لاستقطاب النقود، والاعتماد على الاستثمارات والقروض الأجنبية للتنمية، الأمر الذي يترتب عليه تنامي الدين العام وزيادة الضرائب لتسديد الديون وفوائدها بما ينطوي عليه ذلك من ظلم كبير، إذ يمكن الأثرياء والدول الغنية ومؤسسات المال العملاقة من جني فوائد قروضها، وأرباح استثماراتها، واستبدال ورقها النقدي بأصول وموارد الدول الفقيرة إضافة إلى إخضاع الدول الفقيرة لشروط تمس سيادتها الوطنية لقد جعل الفكر الاقتصادي البشري من النقود التي ابتدعت لتسهيل معاملات تبادل المنتجات أداة لتعيق النمو الاقتصادي.

أصبحت النقود أداة تضخم

لم تعد النقود مجرد وسيط لتبادل السلع والخدمات، وإنما أصبحت أيضاً وسيلة لخلق تضخم مفتعل حيث اتجه الاقتصاديون المعاصرون لاعتبار الأنشطة المالية (غير الإنتاجية) جزءاً من النشاط الاقتصادي، فأصبحت النقود تستعمل للدفع بمبالغ لا علاقة لها بالقيمة الحقيقية للمنتجات والتي تتمثل في كلفة المواد المضافة وأجور العمل وربح المستثمرين لقاء تحمل مخاطر الاستثمار. يتم دفع هذه المبالغ من قبل المستهلكين (جميع الناس مستهلكون) عن طريق رفع أسعار المنتجات أو تخفيض صافي دخول المستهلكين.

ما يدفعه المستهلكون في شكل ارتفاع أسعار المنتجات يشمل:

- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه من فوائد وعمولات وغيرها للممولين من بنوك ومقرضين وحملة سندات أو صكوك باعتبار تكاليف التمويل أحد عناصر كلفة المنتجات التي يتم احتسابها عند تسعير المنتجات.
- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه للدولة من ضرائب، ورسوم على دخولهم وعلى دخول عمالهم وعلى منتجاتهم، ولتسيير أعمالهم عن طريق رفع هوامش أرباحهم لأنهم يعنون بصافي الربح.
- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل جميع ما يدفعونه من رشاوى للغير وبسبب الفساد المالي في القطاع الخاص عن طريق رفع هوامش أرباحهم، إذ يعنى أصحاب الأعمال بصافي الربح.

- ما يسترده أصحاب الأعمال من المستهلكين مقابل الارتفاع المفتعل الناتج عن مضاربات أسواق السلع في البورصات العالمية التي تتحدد في ضوء الطلب، والعرض المفتعلين على عقود البيع، والشراء بدلاً من أن يحددها الطلب، والعرض الحقيقيين على السلع ذاتها.
- ما يحصله أصحاب الأعمال من المستهلكين من زيادة في الربح بسبب ما قد يشرع لبعضهم من مزايا احتكارية مثل تلك التي تحظى بها بعض شركات الكهرباء وشركات الاتصالات.
- ما يدفعه المستهلكون من دون مقابل عن طريق تخفيض صافي دخولهم الذي يعكس رفعاً لأسعار المنتجات بالنسبة للدخل، ويشمل:
  * الضرائب والرسوم التي تستغل لتسديد فوائد الدين العام.
  * الضرائب التي تستعمل لدعم القطاع المالي عند انهيار القطاع المصرفي أو المالي أو الأسواق المالية.
  * الضرائب التي تستعمل بشكل غير مباشر لتغطية الفساد في المال العام.

يترتب على استعمال النقود لدفع مبالغ تزيد عن القيمة الحقيقية للمنتجات التي يحصلون عليها، زيادة في كمية النقود المتداولة ومع زيادة كمية النقود على المتطلبات الحقيقية للنشاط الإنتاجي تنخفض قيمة العملة لتعكس تضخماً مفتعلاً يترجم في ارتفاع تراكمي في المستوى العام لأسعار السلع، والخدمات يتحمل المستهلكون أعباءه، ولكن يختلف تأثير التضخم باختلاف قطاعات المستهلكين، فبينما يرتفع مستوى معيشة الأغنياء إذ يجني الأثرياء أرباح ارتفاع قيمة ممتلكاتهم من الأصول، وتتضاعف أرباح أصحاب العمل ينخفض مستوى معيشة ذوي الدخول المتوسطة وأولئك الذين يتقاضون دخولاً ثابتة، ويزداد الفقراء فقراً، وتتركز الثروة بيد فئة قليلة وبالنتيجة ينتشر إدمان الكحوليات، وينفرط الترابط الأسري، ويرتفع معدل الجريمة، وتحل حالة الكراهية والحقد والحسد محل روح التعاون والوئام بين الناس، وما يتبع ذلك من عدم استقرار اجتماعي وسياسي ومظاهرات وثورات شعبية. أما على الصعيد الاقتصادي فنتيجة للتضخم تعم الفوضى الاقتصادية إذ يقل استهلاك الطبقة العاملة، فينخفض كل من الطلب والإنتاج، ويرتفع معدل البطالة وكذلك تقل الصادرات حيث ترتفع أسعارها كما تتزايد المستوردات التي تصبح أسعارها أقل نسبياً من أسعار المنتجات المحلية، ويقل حجم مدخرات الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية، وتتفاقم الضغوط لرفع الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار. وحيث تعد الأنشطة غير الإنتاجية أنشطة تضخمية فإن المراجعة التاريخية للأزمات المالية توضح الدور الهدام للتضخم، وكذلك إخفاق المعالجات النقدية في منع الآثار السلبية الجسيمة على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فأزمة (وول ستريت) في ١٩٢٩، وأزمة الرهونات الأمريكية عام ٢٠٠٨، وأزمة دول آسيا عام ١٩٩٧، وأزمة روسيا في ١٩٩٨، وكذلك أزمة ديون دول أمريكا اللاتينية جميعها نتاج زيادة كمية النقود الائتمانية.

أصبحت النقود تجني أرباحاً لذاتها

بوصفها سلعة، يتم تداول النقود في أسواق المال بعقود مستقبلية، إذ ينظر للإقراض على أنه بيع منفعة بالأجل مقابل ربح (فائدة)، فأصحاب الودائع يبيعون نقودهم إلى البنوك بالدين مقابل استعادة كمية مماثلة من النقود مع فوائد في وقت لاحق.

الكرم طبع في الناس وليس رصيداً في البنك..

ثم تبيعها البنوك والمؤسسات المالية لآخرين بالدين مقابل فائدة أعلى لجني أرباح بفرق الفائدة التي تتعاظم باستخدام أدوات إعادة التمويل، وثم بفعل ما يعرف بعملية خلق النقود التي تمكنهم من مضاعفة أرباحهم، وتجعل من القطاع المالي أكثر القطاعات ثراءً. والمقرضون في الأسواق المالية يبيعون نقودهم بالأجل للحكومات، والشركات مقابل سندات أو صكوك يستحقون بموجبها عند استحقاقها استرداد كمية مماثلة من النقود مع فوائد أو أرباح متفق عليها.

إصدار النقود يتطلب غطاءً للعملة

بوصفها سلعة فإن إصدار النقود من قبل الدولة يمثل عملية شراء سلعة مقابل دفع ثمنها عاجلاً أو آجلاً. يقتضي دفع الثمن عاجلاً وجوب توفير غطاء من معادن نفيسة و/أو عملات أجنبية وارتباط قيمة النقود بقيمة غطاء العملة أما دفع الثمن آجلاً فيعني أن ما يتم إصداره من نقد يرتب ديناً عاماً.

◊ في كتابه الاقتصاد الحديث – مبادئ وسياسات الصادر عام ١٩٧٢ يقول (كالفن لانكستر) الأستاذ في جامعة كولومبيا "غطاء العملة هو هراء موروث ناتج عن عدم معرفة طبيعة النقود". إن التخلص من غطاء العملة المصدرة له ما يبرره؛ معظم النقود المتداولة في العالم هي نقود بديلة وليست مصدرة ففي يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٧ كان حجم النقد المصدر في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥٠.٥ بليون دولار، بينما بلغ حجم النقد المصرفي في عرض النقد (ع٢) ٦.٣٣ تريليون دولار. لقد تخلت أكبر اقتصاديات العالم عن الالتزام بغطاء العملة منذ أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون نهاية التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب إنّ التقيد بتوفير غطاء للعملة ينطوي على تعطيل موارد يمكن استغلالها في التنمية، كما أن وجود غطاء العملة لا يؤثر على أسعار المنتجات فإذا كان السعر العالمي للنفط ٧٠ دولار للبرميل فإنه يمثل سعر بيع صادرات النفط من أي بلد بصرف النظر عن قيمة عملتها.

◊ أما مقابلة إصدار النقود بدين عام فهو يتعارض مع مفهوم الدين كنتيجة لعملية إقراض أو بيع آجل، فعند الإصدار لا يتملك الناس نقوداً تم شراؤها بالأجل كما لم يقترضوا مالاً ليترتب عليهم التزاماً. وعند استلامهم النقود على شكل نفقات عامة أو قروض ممنوحة من قبل الدولة، تتحول النقود الورقية إلى أصول حقيقية أو ديون خاصة. ومن جهة أخرى فإن البنوك التي تصدر النقود بفعل عملية خلق النقود لا تلتزم بتوفير غطاء لها عند الإصدار، وعند التصرف يتم زيادة التزامات البنوك من الودائع المفتعلة مقابل زيادة في أصول البنك من القروض الممنوحة.

فقدت النقود حيادتها كمقياس للقيمة

إن عملية التبادل تمثل عملية بيع للنقود، وإذا تحمل المقترض دفع الفوائد فإن الإقراض يمثل بيع منفعة بالأجل مقابل ربح (فائدة). كما أنّ استعمال النقود لدفع مبالغ لا علاقة لها بالنشاط الإنتاجي (الضرائب والفوائد وأرباح المضاربة والكسب غير المشروع) هو بيع للنقود من دون مقابل وينطوي على سرقة أموال عامة المستهلكين لصالح من تدفع لهم هذه المبالغ. أما عملية بيع النقود مقابل منتج فتتضمن عملية تقييم تلعب فيها النقود بوصفها وسيط للتبادل دور مقياس للقيمة لكن باعتبار النقود سلعة فهي تخضع لعوامل الطلب والعرض فتتقلب قيمة وحدة العملة، ومن

ثم يتحدد سعر المنتج بوحدات من العملة بحسب قيمتها في وقت بيع المنتج.

لذلك فإن النقود عند استبدالها بمنتج لا تعبر عن السعر الحقيقي للمنتج موضوع التقييم، إذ أن سعر المنتج يتأثر بخليط من تأثير عوامل السوق على كلٍ من المنتج والنقود وغطاء العملة الأمر الذي يتعارض مع حيادية النقود كمقياس للقيمة عند التبادل، مثل أي أداة قياس أخرى يجب أن تخضع النقود لمواصفات وحدات القياس لكي تعبر عن القيمة العادلة للمنتج موضوع القياس. يجب أن يكون المقياس ثابتاً لكي يمكن تقييم ومقارنة القيم بوحدات عامة. كما لا يمكن قبول أن يكون قياس طريق ١٠ كيلومتر في وقت ما ثم يكون قياسه ١١ كيلومتر في وقت آخر ما لم يكن قد تم زيادة طول الطريق، وبالمثل لا يمكن قبول أن يكون سعر طن الإسمنت ٤٠$ ثم يُقيم سعره نفسه بمبلغ ٤٥$ ما لم يرتفع سعره في السوق نتيجة التفاعل الحر بين الطلب والعرض.

فقدت النقود أمانتها كمخزن للقيمة

بسبب استمرار تقلب سعر وحدة العملة باعتبارها سلعة لا تتمكن النقود من حماية حق حاملها في الحصول على منتجات بقيمة مستقبلية تعادل قيمة المنتجات التي كان يمكنه الحصول عليها عند استلامه للنقود، فهي تمكنه من الحصول على منتجات تقيم بوحدات من العملة بحسب قيمتها في وقت شراء المنتجات وذلك يتعارض مع أمانة النقود كمخزن للقيمة بعد استعمالها في التبادل.

النقود في ضوء آيات القرآن الكريم

في محاولاتها لتقديم نظام اقتصادي إسلامي عملت بعض الدول الإسلامية على تجنب التعامل بالفائدة، لكنها جرت على تقليد أدوات الاقتصاد التقليدي بدلاً من تقديم نظام نقدي يستند إلى أحكام الإسلام، فأخذت بأدوات السياسات النقدية التقليدية إذ استبدلت السلطة النقدية معدل الفائدة وسندات الخزينة بمعدل الربح وشهادات المشاركة، فاستمر احتفاظ النقود بدورها التضخمي المعاصر، واستمر تحكم النقود في الإنتاج، واستمر تحكم الدولة في كمية النقود من خلال إحداث تغير في معدلات الربح وحجم شهادات المشاركة توضح آيات القرآن الكريم الضوابط التي تحكم النقود الحالية:

١- تحريم استعمال النقود كرأسمال: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصوراً وتنحتون الجبال بيوتاً" (الأعراف ٧ : ٧٤).

كرّم الخالق البشر بأن جعلهم خليفته في الأرض، فمكنهم من استغلال الموارد، ولم يشرع للنقود أن تكون قيداً على استخلافهم، فلا يجوز للبشر تقييد ما أحل الله بخلاف ما فرضه من ضوابط لاستغلال الموارد.

٢- تحريم استعمال النقود كأداة تضخم "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف ٧ : ٥٦).

النقود بدعة بشرية ابتدعها الناس لتسهيل عمليات تبادل المنتجات، فلا يجوز أن يكون لها تأثير على أسعار المنتجات التي فرض الخالق نظاماً لتسعيرها يتمثل في السوق الطبيعي الذي تتحدد فيه الأسعار بنتيجة تفاعل حر بين العرض والطلب "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " (البقرة ٢ :١٨٨) التضخم هو أكل مال بالباطل إذ يمكن فئة معينة من الأفراد والمؤسسات من زيادة دخولهم عن طريق جني مكاسب خاصة على حساب خسارة المستهلكين "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (الحشر ٥٩ : ٧). حيث تلعب النقود دوراً تضخمياً، فإنه يترتب على التضخم تركز الثروة

٣- تحريم أن تجنى النقود ربحاً لذاتها.

تحريم الربا: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة ٢ : ٢٧٥). "وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم" (البقرة ٢ : ٢٨٠)

تحريم العقود المستقبلية، ويبدو ذلك واضحاً في شرطي الآنية والتقابض.

الآنية: "لابأس أن تأخذها بسعر يومها" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم رواية ابن عمر).

التقابض: "فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" (عن الرسول صلى الله عليه وسلم، البخاري ومسلم).

٤. تحريم غطاء العملة

تحريم اكتناز الذهب والفضة بصفة غطاء للعملة "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التوبة ٩: ٣٤).

تحريم اكتناز الأموال والعملات الأجنبية بصفة غطاء للعملة "ويل لكل همزة لمزة، الذي جمع مالاً وعدده" (الهمزة ١٠٤: ١-٢).

ضوابط قيمة العملة

- وجوب ثبات العملة بوصفها مقياساً للقيمة لضمان عدالة التقييم "وزنوا بالقسطاس المستقيم" (الإسراء ١٧: ٣٥).
- تحريم تخفيض قيمة العملة بوصفها حقاً قانونياً مملوكاً للناس "ولا تبخسوا الناس أشياءهم" (هود ١١: ٨٥).
- وجوب استقرار قيمة العملة بوصفها مخزناً للقيمة لضمان أمانة التخزين "إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها" (النساء ٤ : ٥٨).

تقتضي أمانة التخزين رد القيمة ذاتها دون زيادة أو نقصان فلا يجوز زيادة أو تخفيض قيمة النقود المستقبلية عن القيمة الحالية، وذلك لضمان حق حاملها في استبدالها وقتما يشاء بمنتج أو عمل أو دين بنفس قيمة الموجودات التي تنازل عنها عند امتلاكه العملة.

يتضح مما تقدم أن النظر إلى النقود الحالية على أنها سلعة ذات قيمة هو أحد المغالطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي. بالمقابل فإن النظر إلى النقود الحالية على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات لا قيمة له يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا تخضع النقود لعوامل الطلب والعرض، ويحقق ذلك مجموعة من المزايا؛

تكون النقود مقياس قيمة محايد

حيث لا قيمة للعملة بذاتها فإن استعمال النقود لاستبدالها بمنتجات ينطوي على عملية تقييم تلعب فيها النقود دور مقياس محايد للقيمة تكون فيه وحدة العملة وحدة قياس نمطية تخضع لنفس شروط وحدات القياس الأخرى مثل: المتر أو الكيلوجرام، فتشتق قيمتها من سعر المنتج موضوع التقييم. بعيد التبادل تتحول النقود التي ليس لها قيمة إلى حق قانوني بقيمة معينة تعبر بعدالة عن سعر السوق للمنتج بتاريخ التبادل.

تكون النقود مخزناً أميناً للقيمة

باعتبارها ليست سلعة لا تتأثر النقود بعوامل السوق، ومن ثم يستمر احتفاظ النقود بنفس القيمة التي اشتقتها عند التبادل. إن النقود التي تتحول إلى حقوق قانونية تكفلها الدولة لتحظى بقبولها العام، ويغطيها الناتج القومي المقيم بمقياس ثابت، تتمكن من حماية حق حاملها في الحصول على منتجات بقيمة مستقبلية (القيمة المستقبلية) تعادل قيمة المنتجات التي كان يمكنه الحصول عليها عند استلامه للنقود (القيمة الحالية). إذا كان قد تم بيع كيلو واحد من الأرز بسعر دولار واحد فإنه

يمكن للبائع أن يشتري مستقبلاً نفس كيلو الأرز بسعر دولار واحد ما لم يحدد تفاعل الطلب والعرض على الأرز سعر سوق مختلف.

تجنب الآثار السلبية للنقود على الاقتصاد

* التخلص من الالتزام بالاحتفاظ بغطاء للعملة أو احتياطي من نقد بعملات أجنبية أو مقابلة الإصدار بدين عام، حيث تكون قيمة العملة عند إصدارها صفراً، وما القيمة المثبتة على ورقة أو قطعة النقد إلا مجرد بيان بعدد الوحدات النقدية التي تعبر عنها.
* التخلص من القيود على الاستغلال الأقصى للموارد المتاحة في أنشطة إنتاجية، حيث يتم زيادة كمية النقود كلما زاد الناتج القومي بالقدر اللازم للأنشطة الإنتاجية من دون قيود، فينتفي دور النقود كرأسمال يعيق عدم توفره النمو الاقتصادي، وبزيادة الناتج القومي ينخفض معدل البطالة.
* التخلص من الدور التضخمي للنقود، إذ لا تستعمل النقود في دفع مبالغ لا علاقة لها بالنشاط الإنتاجي. ويترتب على التخلص من التضخم انخفاض الأسعار ورفع الظلم عن المستهلكين وزيادة الصادرات والحد من المستوردات وتحسين ميزاني التجارة والمدفوعات.
* عدم الحاجة لسياسات نقدية أو حكومية للتحكم في كمية النقود، فالناتج القومي هو الذي يحدد كمية النقود، كما وأن النقود غير المستعملة، التي تشمل النقود التي يتم توفيرها لأغراض السيولة أو خزنها أو استثمارها في الخارج، لا تحسب ضمن كمية النقود لأنه ليس لها قيمة.
* عدم حاجة الدولة للاقتراض أو استجداء المنح والهبات والتحول من جذب النقود الأجنبية إلى استيراد الأصول الأجنبية غير المتاحة محلياً بقدر ما يتوفر لديها من نقد أجنبي.
* تجنب عدم الاستقرار الاقتصادي. فحيث ينشأ عدم الاستقرار بسبب التضخم أو الكساد، فإن النظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط للتبادل يمكن من التخلص من التضخم، كما يمكن من زيادة الناتج القومي دون قيود للتخلص من الكساد الاقتصادي.

يقتضى التحول للنظر إلى النقود على أنها مجرد وسيط لتبادل المنتجات توجيه استغلال الموارد المتاحة بالكامل نحو النشاط الإنتاجي، ويتبع ذلك حكماً توفير النقد الكافي لتلبية متطلبات تبادل المنتجات من سلع وخدمات. ويمكن تحقيق ذلك عملياً عن طريق:

التوقف عن استعمال أموال الغير، مثل ودائع البنوك، وموارد شركات التأمين، واشتراكات الضمان الاجتماعي في أنشطة مالية أو غير إنتاجية بطريق مباشر أو عن طريق تمويلها، وذلك يحد من التضخم.

تفعيل دور البنوك العامة والخاصة في بناء الاقتصاد عن طريق حصر استثماراتها في مشاريع إنتاجية حقيقية ضمن خطة التنمية العامة تحت رقابة السلطة النقدية الحكومية (البنك المركزي) باعتبارها مسؤولة عن سلامة توظيف أموال المودعين فيما يخدم تحقيق هدف الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

التزام السلطة النقدية بتوفير النقد اللازم للبنوك لتغطية عجوز التدفقات النقدية للمشاريع. يتم توفير النقد عند الحاجة بنفس أسلوب إصدار النقود من قبل البنوك التجارية دون حاجة لغطاء عيني أو بنقد أجنبي، وما دام إصدار النقد يقابله زيادة مماثلة في الناتج القومي فإن إصداره لا يرتب تضخماً.

حصر استعمال النقد الأجنبي المتوفر في استيراد أصول أجنبية تعوض النقص في الموارد الطبيعية أو الخبرات البشرية اللازمة لإقامة المشاريع التنموية.

قد يتخوف بعضهم من انخفاض سعر صرف العملة نتيجة الخروج عن الفكر الاقتصادي المفروض، والانخفاض أمر طبيعي متوقع لأن تغيير الفكر الاقتصادي القائم يتعارض مع مصلحة المستفيدين، وهم الأقوى في هذا العالم، ولكن:

ليس المهم أن ينخفض سعر العملة، وإنما المهم أن يكون دخل الفرد على الأقل كافياً لتغطية تكاليف معيشته. الدولار يعادل ٥ جنيه مصري بينما يعادل ١٠٠ ين ياباني. هل معنى ذلك أن الاقتصاد المصري أفضل من الاقتصاد الياباني؟ متانة الاقتصاد يتحكم فيها نمو الناتج القومي وكفاية دخل الفرد تتحكم فيها سياسة إعادة توزيع الدخل القومي.

تنخفض أسعار المنتجات بسبب زيادة الناتج القومي بالإضافة إلى الحد من التضخم فيزيد حجم الصادرات مما ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري، وسرعان ما يعود سعر العملة للارتفاع.

أما آن الأوان للتخلص من مغالطات الفكر البشري الهدام، والعمل بأحكام القرآن؟